

مدان الخط في القبول لا يضر ولو لم يجرع الوقت فصلها قضاها في بقاها وكلمه بانظر بقاها  
صلاها اذا كان حرجه الحراه للاحتراف ما لو فعل ذلك عملا لتلاعه ولا يجب الغرض للاسباب  
تخرج به الاصل ولا الموت كالجم اذ لا يجب الغرض للشروط بلوعنه اليوم وسخطا قال المعري  
والمتوفى في الادا لان حرجه بالوقت المعتبر بالشرع على خطا وفيه ولا يصح في الغرض  
لان وقت الفعل غير متيقن له بالشرع ولم يتوضا ما عليه وقضية كلام الاصل في التخيير بينه وبين  
ويجب تعيين الرواتب وسائر السنن الموقفة اذ ان السبب بالاضافة اليها يعينها كقول المعري  
وسنة العشاء او التجره كصلاة الاستسقا او الكسوف او عيد الفطر والحج او الحج قال في الخبر  
وكسنة الظهر التي قبلها والتي بعدها وبقعه السبكي ووجهه ان تعيينها انما يحصل بذلك لا  
في الاسم والوقت وان لم تقدم المخرة كما يجب تعيين الظهر لئلا يلتبس بالبعد فانه ما قبل  
على هذا اذا اخرج المدة من الغرض ويستتعي حجة المسجد وكسنة الوضوء والاحرام والاعتقاد  
فيكون في سنة فعلها كما في الكتابة في الادل والاحرام في التامة وقبسا عليها في التامة والاراد  
كأن حجة بعضهم لحصول المتصور بكل صلاة لكن للمتقون في الكفاية عن الاحرام في التامة  
يكون فيها ذلك الا الوتر والاضافة اليه العشاء لانه مستقل بل يترك سنة الوتر ويتوقف عليه  
او تر كائنا من ركعة الوتر ايضا وان وصله كما ينوي التراويح مجتمعا والحاصل انه ينوي في ال  
منه وفيها سواها الوتر او سنة او يتخير في ركعة اخرى منها فاف  
بنية صلاة الليل ومقدمة الوتر وسنة وهي اولي قال في المهان وحمل ذلك اذا نوي عددا  
لم ينو فعله ليعوا لايامه او يجمع ويحتمل ركعة لانها المتيقن ثلاث لانها افضل كسنة الصلاة  
فانما تتخذ ركعتين مع ركعة او ركعة واحدة عشرة لان الوتر له عاقبة هي افضل من ركعة الصلاة  
عليه بخلاف الصلاة فيه نظر انتهى الظاهر انه يجمع ويحتمل على ما يريد من ركعة او ركعتين  
خمس او سبع او تسع او احدى عشرة وتلحق بنية الصلاة في التوافر المطلقة وهي لا تارة  
ولاسب لانها احدى ركعات الصلاة فاذا نواها وجب ان تحصل له والصواب انه بنية الصلاة  
لا يجب في الجميع اجمع السنن الرواتب وغيرها للملازمة لها والاعتبار في السنة بالقلب كما  
المنطق مع النية في نيل التكبير والمصحح به من زيادته فان نوي الظهر بقوله حرجي على ما  
لم يضر اذ الحرف في القلب وان عتب النية بانها لفظها ونواها وتصدق بها فيها  
او نوي الفعل مع النية بشرط نويها التخيير او اطلاق عطفت للمنافاة واذ التي بانها في  
دوم الفعل كما نعتب احكاما التي هو نويها صلاة الحرجة اراحم النار بالقرآن بعد الاحرام بها  
قبل الوقت ما لا بد ذلك لا بد عطفت وان تتلوه فلا تلاعه وتولم من زيادته بل لا بد للاجتماع  
مع انه مفهوم من قوله ما كان حرجه من تكبير صلته الغرض فانها حاهلا او احرم بها القادر  
او من حرج الوقت ما حرجه بالعرض فان خلاه وتلوه فلا مطلق ايدرك حانه مشروعة

منه من القبول لا يضر ولو لم يجرع الوقت فصلها قضاها في بقاها وكلمه بانظر بقاها  
صلاها اذا كان حرجه الحراه للاحتراف ما لو فعل ذلك عملا لتلاعه ولا يجب الغرض للاسباب  
تخرج به الاصل ولا الموت كالجم اذ لا يجب الغرض للشروط بلوعنه اليوم وسخطا قال المعري  
والمتوفى في الادا لان حرجه بالوقت المعتبر بالشرع على خطا وفيه ولا يصح في الغرض  
لان وقت الفعل غير متيقن له بالشرع ولم يتوضا ما عليه وقضية كلام الاصل في التخيير بينه وبين  
ويجب تعيين الرواتب وسائر السنن الموقفة اذ ان السبب بالاضافة اليها يعينها كقول المعري  
وسنة العشاء او التجره كصلاة الاستسقا او الكسوف او عيد الفطر والحج او الحج قال في الخبر  
وكسنة الظهر التي قبلها والتي بعدها وبقعه السبكي ووجهه ان تعيينها انما يحصل بذلك لا  
في الاسم والوقت وان لم تقدم المخرة كما يجب تعيين الظهر لئلا يلتبس بالبعد فانه ما قبل  
على هذا اذا اخرج المدة من الغرض ويستتعي حجة المسجد وكسنة الوضوء والاحرام والاعتقاد  
فيكون في سنة فعلها كما في الكتابة في الادل والاحرام في التامة وقبسا عليها في التامة والاراد  
كأن حجة بعضهم لحصول المتصور بكل صلاة لكن للمتقون في الكفاية عن الاحرام في التامة  
يكون فيها ذلك الا الوتر والاضافة اليه العشاء لانه مستقل بل يترك سنة الوتر ويتوقف عليه  
او تر كائنا من ركعة الوتر ايضا وان وصله كما ينوي التراويح مجتمعا والحاصل انه ينوي في ال  
منه وفيها سواها الوتر او سنة او يتخير في ركعة اخرى منها فاف  
بنية صلاة الليل ومقدمة الوتر وسنة وهي اولي قال في المهان وحمل ذلك اذا نوي عددا  
لم ينو فعله ليعوا لايامه او يجمع ويحتمل ركعة لانها المتيقن ثلاث لانها افضل كسنة الصلاة  
فانما تتخذ ركعتين مع ركعة او ركعة واحدة عشرة لان الوتر له عاقبة هي افضل من ركعة الصلاة  
عليه بخلاف الصلاة فيه نظر انتهى الظاهر انه يجمع ويحتمل على ما يريد من ركعة او ركعتين  
خمس او سبع او تسع او احدى عشرة وتلحق بنية الصلاة في التوافر المطلقة وهي لا تارة  
ولاسب لانها احدى ركعات الصلاة فاذا نواها وجب ان تحصل له والصواب انه بنية الصلاة  
لا يجب في الجميع اجمع السنن الرواتب وغيرها للملازمة لها والاعتبار في السنة بالقلب كما  
المنطق مع النية في نيل التكبير والمصحح به من زيادته فان نوي الظهر بقوله حرجي على ما  
لم يضر اذ الحرف في القلب وان عتب النية بانها لفظها ونواها وتصدق بها فيها  
او نوي الفعل مع النية بشرط نويها التخيير او اطلاق عطفت للمنافاة واذ التي بانها في  
دوم الفعل كما نعتب احكاما التي هو نويها صلاة الحرجة اراحم النار بالقرآن بعد الاحرام بها  
قبل الوقت ما لا بد ذلك لا بد عطفت وان تتلوه فلا تلاعه وتولم من زيادته بل لا بد للاجتماع  
مع انه مفهوم من قوله ما كان حرجه من تكبير صلته الغرض فانها حاهلا او احرم بها القادر  
او من حرج الوقت ما حرجه بالعرض فان خلاه وتلوه فلا مطلق ايدرك حانه مشروعة

المعروف  
نظير السلام  
ادوم  
تكاليف  
الحرج  
التكبير  
لا  
الصلوات